

الوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة يعقد مع الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك بمختلف محاكم المملكة

عبدالنبوي رئيس النيابة العامة يعقد اللقاء السنوي مع الوكلاء
العامين للملك ووكلاء الملك بمختلف محاكم المملكة.
بلاغ

يعقد الوكيل العام للملك، رئيس النيابة العامة يوم الجمعة 10
يناير 2020، اجتماعا مع السادة الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك
بمختلف محاكم المملكة.

ويخصص هذا الاجتماع لمناقشة وتدارس مجموعة من المواضيع التي تهم
النيابة العامة، وكذا الصعوبات التي تواجهها في عملها اليومي،
بغية البحث لها عن الحلول الناجعة من بينها:

تطلع رئاسة النيابة العامة لوضع استراتيجية كفيلة لجعل النيابة
العامة، مؤسسة مواطنة، تكون قادرة على تنفيذ التعليمات الملكية
الواردة في ظهير تعيين الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض،
والتي تدعو أعضاء النيابة العامة إلى "الدفاع عن الحق العام
والذود عنه، وحماية النظام العام والعمل على صيانته، والتمسك
بضوابط سيادة القانون ومبادئ العدل والإنصاف التي ارتآها جلاله
الملك نهجا موفقا لاستكمال بناء دولة الحق والقانون، القائمة على
صيانة حقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات، أفرادا وجماعات، في
إطار من التلازم بين الحقوق والواجبات".





-“ نيابة عامة مواطنة” تستمع لنبض المواطنين وتتفاعل مع احتياجاتهم بالفورية اللازمة وتسهر على تسهيل ولوجهم للعدالة، نيابة عامة تتواصل مع المواطنين ومع الرأي العام بحس عال من المسؤولية. وفي هذا الإطار ستواصل رئاسة النيابة العامة تنفيذ استراتيجيتها في مجال التواصل، وذلك باستكمال برنامج تكوين الناطقين باسم النيابة العامة، والذي سيضم كافة محاكم المملكة. على أن يشرع هؤلاء الناطقين الرسميين في ممارسة هذه المهام الجديدة قبل نهاية السنة الجارية.

2- كما يركز اللقاء أيضا على موضوع تنفيذ السياسة الجنائية، ولاسيما أولوياتها الثابتة والمستمرة وبالأخص:



- الحرص على احترام حقوق وحرية الأشخاص وتدارس السبل الكفيلة بتحسين الأداء القضائي بشأنها والرفع من منسوبها.
- تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد المالي والتي يجب أن تكون السياسة الجنائية المتعلقة بتنفيذها مستمرة وقارة، وألا تكون حملة مؤقتة أو مرحلية. وذلك بالنظر لخطورة الفساد على النسيج الاقتصادي ووسائل عيش المواطنين، وحماية الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام. حيث يجري تدارس كيفية تنفيذ الدورية رقم 1/2020 بتاريخ 06 يناير 2020، لرئيس النيابة العامة حول مكافحة الفساد.

هذا، بالإضافة إلى باقي أولويات السياسة الجنائية التي كانت موضوع دوريات ومناشر خلال السنوات السابقة.

3- كما يتطرق اللقاء إلى أوضاع سير النيابة العامة بالمملكة للوقوف على مدى توفرها على وسائل وظروف العمل المناسبة، وكذا دراسة تحسين شروط التنسيق الإداري مع مختلف الشركاء في منظومة القضاء.

4- كما يتطرق اللقاء إلى كفاءات وشروط إقامة نظام ناجع وفعال لتقييم أداء النيابة العامة، وبلورة التصور المناسب لإجراء التفقد القضائي، وتحسين سبل تطوير كفاءات أعضاء النيابة العامة في مجالات اختصاصهم.



5- و يتناول الاجتماع مواضيع أخرى ذات أهمية بالنسبة لسير النيابة العامة.

والجدير بالتأكيد أن رئاسة النيابة العامة تحرص من خلال مثل هذه اللقاءات، أن يكون تنفيذ السياسة الجنائية وتدبير سير النيابة العامة، موضوعا تشاركيا تساهم فيه كافة النيابة العامة بمختلف مستوياتها. ويستحضر مختلف الإكراهات بغية البحث عن وسائل لحلها وتجاوزها، بما يمكن النيابة العامة من أن تكون قادرة على مواكبة التحولات الراهنة والقيام بعملية التنسيق الإداري مع المحاكم ومع الإدارة المكلفة بالعدل وباقي الشركاء في مجال العدالة.